المؤتمر الثالث محطة تقييم لتجربة المجالس المحلية

● *في ظل النهج الديمقراطي الرائد الذي تشهده بلادنا بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كانت انطلاقة تجربة المجالس المحلية في فبراير ٢٠٠١م من خلال أجواء الانتخابات العامة، حيث قام المواطنون في عموم محافظات الجمهورية بانتخاب ممثليهم إلى المجالس المحلية.*

وبمناسبة الاستعدادات الجارية حالياً لعقد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية بصنعاء يوم الرابع من ديسمبر القادم نلتقي مجموعة من الإخوة أمناء المجالس المحلية في المحافظات الذين طرحنا عليهم الأسئلة التالية :

● *كيف تنظرون إلى تجربة المجالس المحلية وجوانب تطويرها والانتقال بها إلى مستوى الفاعلية؟*

● *في ضوء ما حفلت به هذه التجربة من نجاحات، ما هي في تصوراتكم أبرز جوانب القصور التي يمكن تلافيها في المراحل القادمة؟*

● *يمثل انعقاد المؤتمر السنوي الثالث للمجالس المحلية محطة للتقييم، ما هي أهم القضايا التي تأملون مناقشتها والقرارات التي يتعين الخروج بها؟*

وكانت حصيلة الإجابات كالتالي :

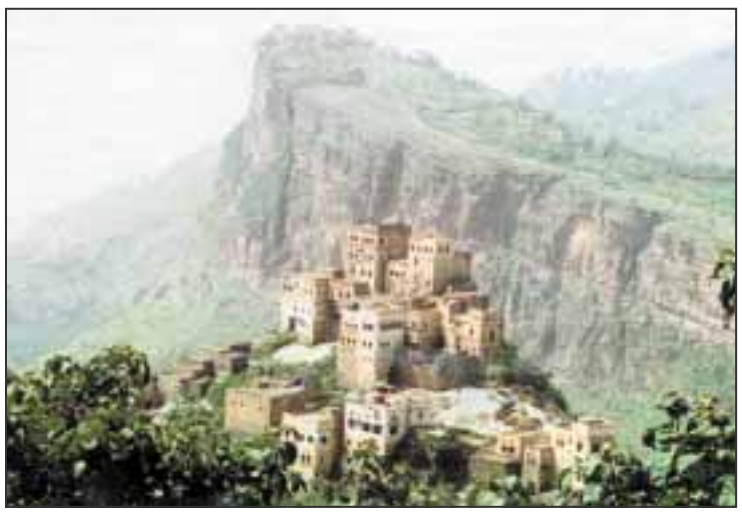

متابعة/رياض شمسان

محافظة صنعاء

أمين عام المجلس المحلي بمحافظة صنعاء:

العمل على ترسيخ نظام السلطة المحلية وضرورة تعديل القوانين والقرارات

■ الأخ اللواء الركن/ أحمد علي شيبان -أمين عام المجلس المحلي بمحافظة صنعاء:

– ننظر إلى التجربة أنها تجربة رائدة ولو اختصرت المدة سنتين أو ثلاث سنوات لكانت أفضل لأن بعض المجالس المحلية فقدت هيبتها بسبب بعض الممارسات الخاطئة، ولكن إذا تم تفعيل قانون السلطة المحلية فلابد أن تتلاشى هذه السلبيات لأن القانون يعالج الانحرافات والتصرفات اللامسئولة ومحاسبة أي عضو استغل سلطته خارجاً عن خدمة الصالح العام.

أما بالنسبة لجوانب تطوير هذه التجربة فتتلخص فيما يلي:

● أولاً: تفعيل القانون قولاً وعملاً لأن بعض الناس غير ملتزمين بالقوانين بشكل عام ولا يطبقون منها إلا مايخدمهم. وهذا القانون بالذات لولا فخامة الأخ رئيس الجمهورية – حفظه الله– من خلال دعمه ورعايته لقانون السلطة المحلية والذي يشيد به في كل المناسبات من أجل إنجاح هذه التجربة لكان مصيره مصير القوانين الأخرى الذي تفعل أحياناً وتهمش أحياناً أخرى حسب المزاج.

● ثانياً: تعديل القوانين والقرارات التي تتعارض مع قانون السلطة المحلية، ومنها على سبيل المثال قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٨) القاضي بإلغاء لجان التوظيف وترك الصلاحية لمكاتب الخدمة المدنية بعذر أن الاجراءات تتم آلياً بواسطة الكمبيوتر والذي وصفه بعض الزملاء بقوله (الكمبيوتر بريء وهو عبارة عن طفل ولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) فالكمبيوتر ماأدخل فيه من البرامج سيطبقها فالمهم هو من يعمل على الكمبيوتر لأن من تعود على المغالطة والتحايل لايؤتمن من شرهم فالقرار رقم (١٣٨) قد ألغى مواد في قانون السلطة المحلية الذي تجيز للمجلس المحلي حق الاشراف والرقابة.

● ثالثاً: تفعيل دور النيابات وإبراز مهامها وذلك في البت فيما لديها من القضايا الخاصة بالمخالفات المالية والقانونية وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

جوانب القصور

أما أبرز جوانب القصور التي يمكن تلافيها في المراحل القادمة فهي كما يلي:

١- استكمال البنية الأساسية وإيجاد فروع للمكاتب التنفيذية في المديريات لأن أكثر مديريات المحافظة لايوجد بها فروع والبعض في المديريات يوجد بها فروع لبعض المكاتب.

٢- ضرورة فتح وحدات حسابية في جميع المديريات.

٣- تكثيف البرامج التأهيلية وورش العمل لتأهيل وتدريب الكوادر المعنية في مختلف المجالات.

٤- محاسبة المخالفين والمتحايلين الذين ظهرت مخالفاتهم وأيضاً المتهاونين والمقصرين في مهامهم.

٥- متابعة المكاتب الايرادية ومحاسبة المتهاونين بالايرادات بداية بالمستفيدين الذين لم يسددوا ماعليهم من فواتير الاستهلاك مثل الكهرباء وغيرها، وكذا الايرادات الزكوية بمختلف أنواعها ومتابعة القائمين بجبايتها ثم مدراء العموم الذين يضيع لديهم ماتم توريده وأيضاً دمج بعض المكاتب الايرادية الحرة وإلحاقها بالإيرادات المحلية وضبط مصروفاتها.

تفعيل دور الرقابة

والمؤتمر من حيث المبدأ هو تحصيل حاصل لأن وزارة الادارة المحلية تبذل كل جهدها خلال العام أو فترة العمل وتتابع سير عمل المجالس المحلية في عموم محافظات الجمهورية، ومن خلال ذلك تكون قد حصلت على معلومات كافية للتقييم، وأما القضايا التي نأمل مناقشتها فبلاشك أنها لاتختلف عما يطرح في المؤتمرات السابقة، وإذا هناك بعض قضايا أخرى فقد تكون خاصة بمجلس بعينه في موضوع معين لأن لكل مجلس خصوصيته ومشاكله حسب توجه وسلوك قيادة وأعضاء المجلس المحلي في المحافظة.

وأما القرارات التي نأمل أن يخرج بها المؤتمر فهي:

١- العمل على تنفيذ التوصيات والقرارات التي خرجت بها المؤتمرات السابقة.

٢- العمل على ترسيخ نظام السلطة المحلية وضرورة تعديل القوانين والقرارات التي تتعارض مع قانون السلطة المحلية لما من شأنه انسجام العاملين والعمل أمام هدف واحد هو المصلحة العامة وخدمة الوطن.

٣- العمل على تفعيل دور الرقابة والاشراف ومحاسبة المخلين بالعمل وهذا سيكون دافعاً للعمل والعاملين في المجال الرقابي.

□ أحمد علي شيبان

محافظة شبوة

أمين عام المجلس المحلي بمحافظة شبوة:

ممارسة العمل الديمقراطي الحقيقي .. والمشاركة في اتخاذ القرارات

■ الأخ الدكتور/ ناصر محسن باعوم –أمين عام المجلس المحلي بمحافظة شبوة:

– تجربة السلطة المحلية تعتبر مكسباً ومنجزاً رائعاً يحسب لدولة الوحدة المباركة وراعي مسيرتها الظافرة فخامة الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح حفظه الله، وتكتسب التجربة أهميتها من كونها تمثل شكل راقٍ ومتطور لممارسة العمل الديمقراطي الحقيقي وتوسيع المشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد أولويات احتياجات التنمية للمحليات، وهي أيضاً شكل من أشكال خلق التنافس بين الوحدات الادارية وخاصة في المجال التنموي (تحصيل المورد المالية والتوزيع العادل للثروة).

ولأن التجربة في مراحلها الأولى فمن الصعب إعطاء رأى تقييمي لها، لكن مايلاحظ حتى الآن أن هنالك خطوات إيجابية بشأن إقامة نظام سلطة محلية حقيقي.

ومن الطبيعي أن تتمسك كثير من الجهات المركزية بحقها في مركزية كثير من الأمور الادارية والمالية والتنموية، وهي بكل أسف نظرة ضيقة وقصيره، لكن بالمقابل هنالك جهات مركزية عديدة بدأت خطوات جادة وحقيقة بشأن تطبيق قانون السلطة فقط على رئيس الجمهورية الذي يبذل قصارى جهوده لإنجاح هذه التجربة بل هي مسؤولية كل الجهات بدءاً بالوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح وانتهاء بالمجالس والمكاتب التنفيذية في الوحدات الادارية، وأعتقد أن تعزيز الثقة بين المركز والمحليات عامل مهم في إنجاح التجربة ،كما أن اتخاذ اجراءات جادة وعملية في برنامج الإصلاح الاداري والمالي الذي تتبناه الحكومة يكون له أثر فاعل في كياننا وترسيخ دعائم السلطة المحلية، وذلك من خلال إعطاء صلاحيات أكبر وأوسع لأجهزة السلطة المحلية والاشراف والرقابة والمحاسبة من قبل المركز على التنفيذ.

جوانب القصور

في تقديري أن أبرز جوانب القصور تتمثل في الآتي:

١- عدم الالمام التام بقانون السلطة المحلية وملحقاته من قبل الجهات المركزية والمجالس المحلية والمكاتب التنفيذية في الوحدات الادارية وحتى على مستوى جمهور الناخبين.

٢- عدم تنفيذ معظم قرارات وتوصيات المؤتمرين الأول والثاني للمجالس المحلية، وخاصة في مجال تعديل معظم القوانين واللوائح النافذة، إعادة توزيع الكادر من العاصمة والمدن الرئيسية، عدم اكتمال فروع الجهات المركزية في الوحدات الادارية، وعدم إكمال البنية التحتية للوحدات الادارية.

٣- حداثة التجربة لأن عامل الزمن مهم جداً لما يترتب عليه من ارتفاع مستوى الفهم والإلمام بالقانون، وكذلك الجوانب الاعلامية والتدريبية والتأهيلية.

٤- طبيعة النظام الاداري والمالي القائم حالياً. فإذا لم تتخذ الحكومة إجراءات حازمة بشأن برنامج الاصلاح الاداري واعتماد نظام الخزانة في الجانب المالي فسنظل متأخرين كثيراً في تطبيق تجربة السلطة المحلية.

وأعتقد أن من أهم القضايا الي يجب مناقشتها في هذا المؤتمر هو مستوى إنجاز وتنفيذ مقررات المؤتمرين السابقين، ومالم تتم مناقشة جادة من قبل الحكومة والمحليات لتلك النقطة ووقفة جادة أمامها ومحاسبة أي جهة مقصرة سواء من المركز أو المحليات فلن نتقدم خطوات إلى الأمام وبشكل سريع، وأضرب مثلاً بسيطاً في الجانب التنموي! إذا كانت الموازنات الاستثمارية المحلية تسير بشكل جيد وممتاز في مختلف قرى وعزل ومديريات ومحافظات الجمهورية ولدينا في موازنة عام ٢٠٠٤م المركزية مشاريع مقرة ومعتمدة من قبل الحكومة ومجلس النواب وصدر بها قرار جمهوري ولم تبدأ حتى الآن، ونحن على مشارف انتهاء العام فضلاً عن مشاريع متعثرة منذ سنوات.

والحال كذلك بالنسبة للكثير من المشاريع والصناديق الداعمة للتنمية.

وبالتأكيد سيكون هناك تقرير شامل من قبل وزارة الادارة المحلية عن مستوى أداء السلطة في الوحدات الادارية.

والحقيقة أن الوزارة تبذل جهوداً جبارة وكبيرة في هذا المضمار ولكنها تصطدم بجدار بعض الجهات المركزية التي لاترغب في نقل الصلاحيات الادارية والمالية للوحدات الادارية.

نحن نعقد آمالاً كبيرة على هذا المؤتمر خاصة في ظل التوجيهات المستمرة والمتكررة لفخامة الأخ الرئيس –حفظه الله– بشأن تفعيل وتعزيز دور السلطات المحلية، ونأمل أيضاً أن تكون المشاركة في المؤتمر لغرض تحقيق ذلك وليس فقط شكلياً من قبل كل الجهات المركزية والمحلية، وفق الله الجميع لما فيه الخير.

□ د/ ناصر محسن باعوم

محافظة لحج

أمين عام المجلس المحلي بمحافظة لحج:

منح الصلاحيات الكاملة التي شملها قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م

■ الأخ/ علي حيدرة ماطر– أمين عام المجلس المحلي بمحافظة لحج:

– تجربة المجالس المحلية حققت التفافاً جماهيرياً كبيراً ارتبطت بشكل مباشر بحياة المواطنين واستوعبها المواطنون والتفوا حولها أكثر من التفاف بعض المؤسسات الرسمية والتي كان ينبغي عليها الرعاية والاهتمام بإنجاح هذه التجربة الفريدة في مجتمعنا والمتجسدة في توسيع المشاركة الشعبية في التنمية، واتخاذ القرار من خلال منح الصلاحيات للوحدات الادارية، وبما حددها قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية.

فمن خلال ممارستنا لمسار تجربة المجالس المحلية من خلال إعداد موازنات الوحدات الادارية واختيار أولوية برامج التنمية، وكذا الاشراف المباشر على تنفيذ مشاريع التنمية المحلية وهذا كله بفضل تجربة المجالس المحلية .. حيث أصبحت الوحدات الادارية (المديريات) تمارس كافة صلاحياتها المخولة قانوناً وهذا خفف العبء على مركز المحافظة .. بالاضافة إلى الإيجابية التي تحققت من خلال صلاحيات المجالس المحلية في الرقابة والاشراف والمحاسبة لأوجه القصور والتلاعب في أداء الأجهزة التنفيذية التي تقع في اختصاص المجلس المعني، وهذه نعتبرها ميزة في إطار الرقابة والاشراف وضبط كثير من الاختلالات وتحويلها للجهات المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية للوحدات الادارية.

١- منح الصلاحيات الكاملة والتي شملها قانون السلطة رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م.

٢- استيعاب أجهزة الدولة المركزية ومؤسساتها ومصالحها لقانون السلطة المحلية ليكون العمل تكاملياً في تأدية مهامها إلى جانب الوحدات الادارية .. وضعف الاستيعاب لتلك الجهات يخلق لنا الكثير من الارباكات في عملنا ويساعد أيضاً على توسيع الاختلالات في تأدية مهامها في فروع تلك الأجهزة ومصالحها.

٣- توفير الامكانات المادية لنشاط تلك المجالس في حدودها المعقولة والمتعلقة بمهام العمل .. لتكون بأقل تقدير توازي ربع النفقات التشغيلية لفروع مكاتب الأجهزة الرقابية والمالية في المحافظات.

٤- منح الصلاحيات الكاملة فيما يتعلق بالاشراف والرقابة واقتراح التعيين لفروع المؤسسات والمصالح في المحافظات ومعاملتها من حيث الأخضاع لقانون السلطة المحلية كبقية أجهزة الدولة في إطار الوحدات الادارية.

٥- فتح فروع لمكاتب الوزارات والهيئات والمصالح في عموم الوحدات الادارية "المديريات".

٦- ضرورة التأهيل والتدريب لقطاع المجالس المحلية.

٧- التقييم الصادق لنشاط المجالس المحلية وكل محافظة على حدة والمعتمد على أسس ومعايير ذات علاقة بنشاطها اليومي والدوري، وكذا مخرجات عملها ولا يقتصر التقييم فقط على الجوانب التنظيمية.. وكل تلك العوامل إذا ماتحققت سوف تنقل تجربة المجالس المحلية إلى آفاق مستقبلية أوسع وأفضل.

منح الصلاحيات الكاملة

■ أما أبرز جوانب القصور المطلوب تلافيها فهي كالتالي:

١- منح الصلاحيات الكاملة بحسب القانون ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بتحويل مخصصات المشاريع المركزية في إطار الوحدة الإدارية الواحدة بدلاً من مركزتها دون تنفيذ تلك المشاريع وسرعان مايتم مناقلتها إلى مشاريع أخرى في إطار وحدة إدارية أخرى مما يسبب لنا كثيراً من الإحراج، وكذا حرمان الوحدات الادارية من تلك المشاريع وكأنها تظهر في برامج تلك الوزارة فقط لكي تنقل إلى محافظة أخرى.

٢- إعادة النظر في قرارات تبين من واقع التجربة أنها تقف عائقاً أمام نجاح التجربة.

تنفيذ قرارات المؤتمرين السابقين

ولكي تكون المؤتمرات السنوية للمجالس المحلية محطات تقييم سنوية ينبغي أولاً تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الأول والثاني والتي لازالت قيد النظر وبالتأكيد لدينا هم متراكم من المؤتمر الثاني للمجالس المحلية حتى المؤتمر الثالث ستكون مثار نقاش وبالتأكيد ستخرج بالعديد من القرارات والتوصيات وإن شاء الله تجد طريقها للتنفيذ لدى الحكومة.

□ علي حيدره ماطر